

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والأربعون

فيينا، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤
البند الفرعي ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت
وضع اليونيدو المالي، بما في ذلك أرصدة
الاعتمادات غير المنفقة

مساهمة اليونيدو المالية في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين

تقرير من المدير العام

تستكمل هذه الإضافة تقريرَ المدير العام بشأن مساهمة اليونيدو المالية في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين؛ وهو التقرير الذي عُرض على الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية (الوثيقة IDB.42/6-PBC.30/6).

أولاً - مقدمة

١ - شهد الإطار الذي يحكم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية تطوراً سريعاً في العقد الماضي أُنسِم بإضفاء الطابع المؤسسي على عملية تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة كلها ونهج توحيد الأداء. وقد عزز هذا الإطار بقدر أكبر اعتماداً قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر

لدواعي التوفير، طُبِع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



٢٠١٢ بخصوص استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات (اختصاراً "استعراض السياسات الشامل") بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٢- فقد دعا القرار، في جملة أمور، منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات فعّالة ومتّسقة على الصعيد الميداني؛ وذلك على نحو يشمل دعم مبادرات توحيد الأداء ونظام الأمم المتحدة للمنسّقين المقيمين و فرق الأمم المتحدة القطرية.

٣- وفي هذا السياق استحدثت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية صيغةً لتقاسم التكاليف المالية على نطاق المنظومة كلها تكفل تمويل نظام الأمم المتحدة للمنسّقين المقيمين في الأجل الطويل. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طالب في عام ٢٠١١ بإجراء مناقشات تتناول طريقة تقاسم التكاليف تلك؛ حيث طلب تحديداً من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن "تجري استعراضاً لطرائق التمويل الحالية، دعماً لنظام المنسّقين المقيمين، بما في ذلك الترتيبات المناسبة لتقاسم الأعباء فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة المعنية". كما تستجيب طرائق تقاسم التكاليف للنداء الذي تردّدت أصداؤه في استعراض السياسات الشامل والذي يبحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم مزيد من الدعم المالي والتقني والتنظيمي لنظام المنسّقين المقيمين.

٤- وفي عام ٢٠١٣، اقترحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ترتيباً جديداً لتقاسم التكاليف من أجل تزويد نظام المنسّقين المقيمين بموارد كافية يمكن التنبؤ بها، وذلك استناداً إلى صيغة تأخذ في اعتبارها رسماً أساسياً سنوياً وحجم ملاك موظفي الوكالة المعنية ونفقاتها والعبء الذي تضعه الوكالة المعنية على النظام بحيث يحسب كل ذلك تبعاً لحصة كل وكالة من الوكالات في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي توضع لشتى البلدان.

٥- ومن المزمع أن تغطي صيغة تقاسم التكاليف، التي دخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عشر وظائف أساسية يؤديها المنسّقون المقيمون و فرق الأمم المتحدة القطرية. وتشمل تلك الوظائف إرساء وضع استراتيجي للأمم المتحدة في البلد المعني، وإدارة المعارف، والتواصل والمناصرة، والرصد، والتقييم. إلا أنّها لا تشمل مهام أخرى ما زالت خاضعة لعملية تقاسم تكاليف إضافية على الصعيد المحلي. وتتضمن تلك المهام إجراء تقييمات قطرية مشتركة، وتنسيق وإعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (بما في ذلك المشاركة في الأفرقة المواضيعية وقيادتها)، وأداء الخدمات المشتركة، وتنظيم أحداث الأمم المتحدة المشتركة، ومسائل أخرى.

ثانياً – الانعكاسات المالية المترتبة على مشاركة اليونيدو في آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الميداني

٦- أثناء فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ساهمت اليونيدو في نظام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية "بناء على طلب" المكاتب الميدانية الموجودة في البلدان المشاركة في نهج توحيد الأداء. واعتباراً من عام ٢٠١٤ بدأ نفاذ طريقة تمويلية مركزية حلت محل الترتيب السابق المخصص الغرض. وفيما يخص فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سُمح لليونيدو، نظراً لعدم وجود تزامن بين الاتفاق على صيغة تقاسم تكاليف نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين (اختصاراً: نظام المنسقين المقيمين) وعملية وضع ميزانية اليونيدو، بأن تساهم برسم أساسي قدره ١٧٥ ٠٠٠ دولار^(١) فقط بدلاً من مساهمتها الكاملة (التي تقدر بمبلغ ١,٣ مليون دولار). وترمي صيغة تقاسم التكاليف إلى بلوغ هدف تمويلي إجمالي مقداره ١٢١ مليون دولار سنوياً، منه مبلغ قدره ٣٣,٧ مليون دولار يتقاسمه أعضاء المجموعة بالإضافة إلى مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجوهرية التي تبلغ ٨٨ مليون دولار.

٧- إلا أن من المتوقع أن تفي اليونيدو، بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، باعتبارها جزءاً من منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بالتزاماتها وفقاً لصيغة تقاسم التكاليف.^(٢)

٨- واستناداً إلى المعلومات التي قدمها، أثناء الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، السيد هانز دورفيل، مساعد المدير العام للتخطيط الاستراتيجي باليونسكو والرئيس ونائب الرئيس السابق لفرقة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بتقاسم التكاليف دعماً لنظام المنسقين المقيمين، ستبلغ مساهمة اليونيدو المتوقعة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ نحو ١,٣ مليون دولار سنوياً.^(٣) ووفقاً لتقرير اجتماع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعقود في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ سيجري في خريف عام ٢٠١٤ إبلاغ كل منظمة بما عليها من مساهمات على وجه الدقة.

(١) الوثيقة IDB.42/6-PBC.30/6، الفقرة ١١.

(٢) تقرير اجتماع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعقود في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤. متاح على العنوان الإلكتروني:

<http://www.undg.org/docs/13558/Final%20Meeting%20Report%20-%20UNDG%20meeting%202014.pdf>

2011%20July

(٣) يمكن الاطلاع على عرض إيضاحي متاح على العنوان الإلكتروني التالي:

http://intranet.unido.org/intranet/images/e/e6/Pbc30_RC.pdf

ثالثاً - مشاركة اليونيدو البرنامجية في فريق الأمم المتحدة القطري ونظام الأمم المتحدة للمنسقين القطريين

٩- شاركت اليونيدو، بصفتها عضواً دائماً في الفريق الاستشاري التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مشاركة نشطة في إثراء نهج الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تنسيق الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء من خلال آليات توحيد أداء الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وقد أتاح ذلك أيضاً لليونيدو أن تساهم وتشارك على نحو فعال في التقييم الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة.

١٠- وترد المبادئ التوجيهية لنظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين في سلسلة من وثائق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، منها خطة عمل المجموعة لعامي ٢٠١٣-٢٠١٤ المستمدة من أولويات المجموعة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦؛ والتوصيف الوظيفي لمهام النظام المذكور والإرشادات المتعلقة بسلوك فريق الأمم المتحدة القطري وعلاقات عمله؛ والتوليفة المتكاملة لإجراءات التشغيل القياسية التي تدعم الفريق المذكور في البلدان غير المشاركة في نهج توحيد الأداء؛ وإطار الرصد والتقييم.

١١- وعلى الصعيد الميداني شاركت اليونيدو في أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري خاصة منذ إطلاق نهج توحيد الأداء الذي كان يضم ثمانية بلدان تجريبية ارتفع عددها تدريجياً إلى ٣٧ بلداً خلال السنوات السابقة. وقدمت المنظمة دعمها للبلدان التي شملتها أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ ومن المتوقع أن يشارك في أنشطة تلك الأطر ٧٦ بلداً خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن خلال مشاركة المنظمة في اجتماعات ومعتكفات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق الأمم المتحدة القطري وفيما نظّمه من أحداث مشتركة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، ومن خلال مشاركتها في نهج توحيد أداء الأمم المتحدة وفي أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات البرمجة المشتركة التي جرت في ٥٧ بلداً يُنفذ فيها برنامج اليونيدو، ازدادت صورة المنظمة وضوحاً للعيان وتجلت مزاياها النسبية خاصة عندما اضطلعت بدور الوكالة الرائدة في أفرقة الإطار المذكور العاملة المواضيعية. كما أدى هذا الاهتمام إلى زيادة الطلب على برامج اليونيدو المواضيعية.

١٢- وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ استخدمت اليونيدو ٨,٦ ملايين دولار من أموال صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة عبر مشاركتها في نهج توحيد الأداء وفي العمليات التي نفذها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عدد من البلدان. وقد أفضت مشاركة اليونيدو في نهج توحيد الأداء إلى صياغة وتنفيذ برامج مشتركة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل البرامج المشتركة مع منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يخص برنامج توظيف الشباب؛ ومع منظمة الأمم المتحدة

للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يخص برنامج تحسين سلاسل القيمة الزراعية الصناعية؛ ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يخص برامج البيئة والطاقة الخاصة باليونيدو. وأسفرت تلك الأنشطة المشتركة عن نتائج إيجابية، وأكدت أهميتها الشديدة في تلبية الطلبات الإنمائية استناداً إلى الأولويات الوطنية. وهي تستفيد من المزايا المقارنة لكل كيان من تلك الكيانات على نحو يحول دون ازدواجية الجهود ويكفل استخدام الأموال استخداماً فعالاً.

١٣- وما زال التصنيع قوةً دافعةً هامةً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزءاً من الحل العالمي الرامي إلى عدّة أمور، منها تقليص أوجه عدم المساواة من خلال إيجاد فرص عمل وضمان الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية وإجراء تغييرات ابتكارية وتحقيق الاستدامة البيئية. من هنا نجد أن مشاركة اليونيدو في فريق الأمم المتحدة القطري بعد اكتسابه طابعاً مؤسسياً هي أمر حيوي لها حتى ترسي أسس التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، أي تعزيز أهدافها الاستراتيجية من خلال آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وخاصة أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتسعى اليونيدو، عملاً بتوصية الأمين العام للأمم المتحدة وبفضل دعم الدول الأعضاء، إلى إدراج التصنيع كهدف للتنمية المستدامة ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.^(٤)

١٤- وعلى ضوء قرار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تصبح مساهمة اليونيدو الكاملة في تقاسم تكاليف المجموعة أمراً أساسياً ولا مفرّ منه. فمن الآن فصاعداً لن تحتفظ كيانات الأمم المتحدة التي لا تسدّد مساهمتها بالكامل سوى بوضع المراقب. وسيكون لذلك تأثيره السلبي على مشاركتها في البرامج المشتركة وعلى قدرتها على الاستفادة من آليات جمع الأموال، مثل "صندوق تحقيق النتائج معاً" الذي أنشأته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي المقابل نجد أن اليونيدو، بمشاركتها الكاملة في نظام الأمم المتحدة للمنسّقين المقيمين، ستضع لولايتها موطئ قدمٍ استراتيجياً في الأنشطة البراجمية المنفذة على الصعيد القطري.

رابعاً- الإجراءات المطلوب من المجلس اتّخاذها

١٥- لعلّ المجلس يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الإضافة وأن يقدم إرشادات بشأن سبل المضي قدماً.

(٤) لقاء إعلامي مع البعثات الدائمة حول المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمنتدى الثاني للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة، فيينا، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤. متاح على صفحة اليونيدو المعنونة "UNIDO Extranet" (الصفحة الخارجية المخصصة للبعثات الدائمة) على الإنترنت.